الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 October 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

أستراليا*، إستونيا*، ألبانيا*، ألمانيا، أيرلندا*، آيسلندا*، إيطاليا*، البرتغال*، بلجيكا*، بلغاريا*، البوسنة والهرسك*، تشيكيا*، الجبل الأسود*، الدانمرك*، رومانيا*، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، السويد*، سويسرا*، فنلندا، قبرص*، كرواتيا*، كندا*، لاتفيا*، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين*، مالطة*، مقدونيا الشمالية*، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج*، النمسا*، نيوزيلندا*، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان*: مشروع قرار

51/... تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويشير إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وإلى الصكوك الأخرى ذات الصلة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006 وقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2007،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان 2/19 المؤرخ 22 آذار/مارس 2012، و1/22 المؤرخ 21 آذار/مارس 2013، و1/25 المؤرخ 27 آذار/مارس 2014، و1/30 المؤرخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015، و1/34 المؤرخ 23 آذار/مارس 2017، و1/40 المؤرخ 21 آذار/مارس 2019، و1/46 المؤرخ 23 آذار/مارس 2021 بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا،

وإذ يشير كذلك إلى أن مجلس حقوق الإنسان رحَّب في قراره د إ-1/11 المؤرخ 27 أيار/مايو 2009 بتصميم سري لانكا على بدء حوار أوسع مع جميع الأطراف بغية السعي إلى تسوية سياسية وتحقيق السلام الدائم والتنمية في سري لانكا، بناءً على توافق الآراء بين المنتمين إلى كافة الجماعات الإثنية والدينية واحترام حقوقهم، وأيَّد البيان المشترك المؤرخ 26 أيار/مايو 2009 الذي أصدره رئيس

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

سـري لانكا والأمين العام والذي شـدد فيه الأمين العام، في جملة أمور، على أهمية إجراء عملية مسـاءلة لمعالجة انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة سري لانكا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها،

وإذ يؤكد من جديد أيضـاً أنه تقع على عاتق كل دولة المسـؤولية الأولى عن احترام حقوق الإنسان، وضمان تمتع كافة سكانها بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعاً كاملاً،

وإذ يعترف بالأزمة الاقتصادية الحادة التي تدهورت في سري لانكا منذ أواخر عام 2021، والتي تفاقمت نتيجةً لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبالأثر العميق الذي خلَّفه ذلك على شـعب سري لانكا، بما يشمل الأسر المعيشية التي تقودها نساء،

وإذ يشدد على أهمية معالجة العوامل الإدارية الأساسية والأسباب الجذرية التي أسهمت في تلك الأزمة، بما في ذلك تعميق العسـكرة، وانعدام المسـاءلة في الحكم، والإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام إرساء سيادة القانون، وإحلال المصالحة، وتحقيق السلام والتنمية المستدامين في سري لانكا،

وإذ يسلّم بالجهود التي بذلتها حكومة سري لانكا مؤخراً للتصدي للأزمة الاقتصادية الجارية، وإذ يرحّب بالاتفاق المتعلق بمستوى خدمة الموظفين المبرم بين الحكومة وصندوق النقد الدولي،

وإذ يسلّم أيضـاً بأن تعزيز حقوق الإنسـان وحمايتها ومنع الفسـاد ومكافحته يعزز كل منهما الآخر، وبأن الفسـاد يمكن أن يخلّف أثراً سـلبياً خطيراً على التمتع بحقوق الإنسـان، وبأن الفقراء ومن هم في أوضـاع مهمَّشـة وهشَّـة، بما في ذلك النسـاء والفتيات، معرَّضـون بوجه خاص لأن يعانوا من الأثر الضار للفساد على التمتع بحقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أن الاحتجاجات السلمية يمكن أن تُسهم إسهاماً إيجابياً في تنمية وتعزيز وزيادة فعالية النظم الديمقراطية وفي العمليات الديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات والاسـتفتاءات، وكذلك في النهوض بسـيادة القانون، وإذ يشـدد على أهمية الاحترام الكامل لحرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها، بما يشـمل الأهمية الأساسية للحصول على المعلومات، وفي سبيل المشاركة الديمقراطية، والشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد،

وإذ يحيط علماً بإعلان أربع حالات طوارئ في سـري لانكا منذ آب/أغسـطس 2021، ويشـدد على الالتزام بالامتثال للمادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية، بما في ذلك في سـياق إعلانات حالات الطوارئ،

وإذ يعترف بالالتزام المعلن من جانب حكومة سـري لانكا بالإصـلاحات الدسـتورية، ويشـدد في الوقت نفسـه على أهمية اسـتقلال اللجان والمؤسـسـات الرئيسـية، بما في ذلك لجنة سـري لانكا لحقوق الإنسـان، ولجنة الانتخابات، ولجنة الشـرطة الوطنية، ولجنة الخدمات القضـائية، ولجنة التحقيق في ادعاءات الرشوة أو الفساد، وأهمية استقلال السلطة القضائية،

وإذ يهيب بحكومة سري لانكا أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بانتقال السلطة السياسية، التي هي جزء لا يتجزأ من عملية المصـالحة وتمتُّع جميع سكانها تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان، وإذ يشجع الحكومة على احترام الحكم المحلي، بسـبل منها تنظيم انتخابات مجالس المقاطعات، وكفالة قدرة جميع مجالس المقاطعات، بما في ذلك مجلسـا المقاطعتين الشـمالية والشـرقية، على العمل بفعالية، وفقاً للتعديل الثالث عشر لدستور سري لانكا،

وإذ يؤكد من جديد أنَّ من حق جميع الأفراد في سري لانكا التمتع بحقوق الإنسان المكفولة لهم تمتُّعاً كاملاً دون أي نوع من التمييز لأسباب من قبيل الدين أو المعتقد أو الأصل الإثني، وأهمية توافر أرض موحَّدة يسودها السلام من أجل التمتع بحقوق الإنسان،

وإذ يعترف بالتقدم الذي أحرزته حكومة سري لانكا في إعادة بناء الهياكل الأساسية، وإزالة الألغام، وإعادة الأراضي، وتيسير إعادة التوطين الطوعية للمشردين داخلياً، وتحسين سبل كسب العيش، ويشجع على بذل مزيد من الجهود في هذه المجالات،

وإذ يرحب بالتزام حكومة سري لانكا المستمر بمواصلة العمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك الولايات والآليات المتعلقة بحقوق الإنسان، في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، وبتحقيق السلام المستدام،

وإذ يؤكد من جديد شجبه القاطع لجميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية، بما في ذلك تلك التي ارتُكبت في سري لانكا في نيسان/أبريل 2019 وأدَّت إلى وقوع عدد كبير من الإصابات والوفيَّات، وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن جميع التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب يجب أن تتقيد تماماً بالتزامات الدول بمقتضى أحكام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعند الاقتضاء، القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني،

وإذ يشدّد على أهمية اتباع نهج شامل في التعامل مع الماضي، بما يشمل التدابير القضائية وغير القضائية، بقصد كفالة المساءلة، وخدمة العدالة، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا، وتفادي تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز التعافي والمصالحة،

وإذ يسلّم بأن آليات معالجة التجاوزات والانتهاكات الماضية تؤدي وظيفتها على أفضل وجه عندما تكون مستقلة ومحايدة وشفافة، وعندما تستخدم أساليب تشاورية وتشاركية تأخذ بعين الاعتبار آراء جميع الجهات المعنية، ومن جملتها، على سبيل المثال لا الحصر، الضحايا والنساء والشباب وممثلو مختلف الأديان، والإثنيات، والمواقع الجغرافية، وكذلك الأشخاص المنتمون إلى الفئات المهمشة،

وإذ يذكّر بمسؤولية الدول عن الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك، عند الاقتضاء، مقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني،

وإذ يلاحظ مع التقدير ما تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من عمل في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفي سبيل الحقيقة والعدالة والمصالحة والمساءلة في سري لانكا،

1- *يرحّب* بالمعلومات المستكملة التي قدمتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان شفوياً إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والأربعين، وبتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقدم إلى المجلس في دورته الحالية[1]؛

2- *يرحّب أيضاً* بتعاون حكومة سري لانكا مع المفوضية السامية والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ويشجع على مواصلة هذا التعاون والحوار، ويهيب بسري لانكا أن تنفّذ التوصيات التي قدمتها المفوضية وتولي الاعتبار الواجب للتوصيات التي قدمتها الإجراءات الخاصة؛

3- *يعرب عن قلقه* إزاء الأثر الناجم عن الأزمة الاقتصادية على صعيد حقوق الإنسان، بما في ذلك نتيجةً لزيادة انعدام الأمن الغذائي، وحالات النقص الحاد في الوقود والنقص في الأدوية

(1) A/HRC/51/5.

الأساسية، وانخفاض دخل الأسر المعيشية، ويشدد في الوقت نفسه على ضرورة تعزيز وحماية حقوق أكثر الأفراد تهميشاً وحرماناً، بما في ذلك العاملون بأجر يومي، والنساء، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة؛

4- *يعرب عن قلقه أيضاً* إزاء سائر التطورات المستجدة في مجال حقوق الإنسان منذ نيسان/أبريل 2022، بما في ذلك العنف ضد المحتجّين السلميين واعتقالهم، والعنف ضد مؤيدي الحكومة، مما أسفر عن وقوع وفيات وإصابات وإلحاق دمار وأضرار بمنازل لأعضاء في البرلمان، ويشدد على أهمية إجراء تحقيقات مستقلة في جميع الهجمات ومحاسبة المسؤولين عنها؛

5- *يشدد* على أهمية حماية وظائف الحكومة المدنية من العسكرة ومعالجة مسألة استقلال القضاء والمؤسسات الرئيسية المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ فضلاً عن مظالم ومطالب السكان التاميل والمسلمين؛ والتشرد الداخلي الطويل الأمد؛ والمنازعات المتصلة بالأراضي؛ ومراقبة وتخويف ومضايقة الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وأسر الأشخاص المختفين والأشخاص المشاركين في مبادرات إحياء الذكرى؛ ومكافحة العنف الجنسي والجنساني؛

6- *يشدّد أيضاً* على أهمية إجراء عملية مساءلة شاملة عن جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في سري لانكا على أيدي جميع الأطراف، بما في ذلك التجاوزات التي ارتكبتها نمور تحرير تاميل إيلام؛

7- *يلاحظ* استمرار الافتقار إلى آليات محلية مستقلة ومحايدة وشفافة، ويشدد على أهمية كفالة إجراء تحقيقات في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمساءلة بشأنها؛

8- *يسلّم* بأهمية حفظ وتحليل الأدلة المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والجرائم ذات الصلة في سري لانكا بغية النهوض بالمساءلة، ويقرر زيادة وتعزيز قدرة المفوضية السامية من أجل جمع المعلومات والأدلة وتوحيدها وتحليلها وحفظها، ووضع الاستراتيجيات الممكنة لعمليات المساءلة في المستقبل عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في سري لانكا، ومناصرة الضحايا والناجين، ودعم الدعاوى القضائية وغيرها من الدعاوى ذات الصلة، بما في ذلك الدعاوى التي تُقام في الدول الأعضاء، لدى الولاية المختصة؛

9- *يحيط علماً* بالاتصال الأولي الذي أجرته حكومة سري لانكا مع الأشخاص من أصل سريلانكي في الخارج، بما يشمل جميع الطوائف والأجيال، ويشجع الحكومة على مواصلة المشاركة في عملية تشاورية موسَّعة مع الجهات المعنية في جميع المجتمعات المحلية المتأثرة، وتوفير سبل انتصاف لتحقيق مصالحة مُجدية، ونقل السلطة السياسية، وتحسين حالة حقوق الإنسان، وإحلال السلام الدائم؛

10- *يحث* حكومة سري لانكا على تدعيم حرية الدين أو المعتقد والتعددية عن طريق تعزيز قدرة الطوائف الدينية كافةً على المجاهرة بدينها، وعلى المساهمة في المجتمع بصورة علنية وعلى قدم المساواة مع غيرها؛

11- *يحث أيضاً* حكومة سري لانكا على اتخاذ تدابير للتصدي لتهميش الأشخاص المنتمين إلى الطائفة المسلمة والتمييز ضدهم، وكفالة تمكين المسلمين وأعضاء الديانات الأخرى من مواصلة ممارسة شعائرهم الدينية، بما في ذلك طقوس الدفن؛

12- *يهيب* بحكومة سري لانكا أن تكفل إجراء تحقيق فوري وشامل ونزيه، وعند الاقتضاء، مقاضاة مرتكبي جميع الجرائم المزعومة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون

الدولي الإنساني، بما في ذلك عن القضايا الرمزية التي طال أمدها، وذلك بمشاركة الضحايا وممثّليهم مشاركة كاملة؛

13- *يهيب أيضاً* بحكومة سري لانكا أن تتصدى للأزمة الاقتصادية الجارية، بسبل منها التحقيق في الفساد، وعند الاقتضاء، مقاضاة مرتكبيه، بما في ذلك ما يرتكبه موظفون عموميون وموظفون عموميون سابقون، ويقف على أهبة الاستعداد لمساعدة ودعم الجهود المستقلة والمحايدة والشفافة المبذولة في هذا الصدد؛

14- *يشدد* على أهمية الأداء الفعال والمستقل للمكتب المعني بالأشخاص المفقودين ومكتب التعويضات، ويلاحظ في الوقت نفسه أن النتائج الملموسة التي يتوقعها الضحايا وسائر الجهات المعنية لم تتحقق بعد، بما في ذلك حل حالات الاختفاء القسري الكثيرة بحيث تتمكن أسر الأشخاص المختفين من معرفة مصير المعنيين وأماكن وجودهم، فضلاً عن أهمية الأداء الفعال والمستقل للجنة سري لانكا لحقوق الإنسان؛

15- *يهيب* بحكومة سري لانكا أن تحمي الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، وأن تحقق في أي هجمات منفَّذة، وتكفل تهيئة بيئة آمنة وتمكينية يستطيع فيها المجتمع المدني أن يعمل دون عوائق ولا مراقبة ولا انعدام أمن ولا تهديد بالانتقام؛

16- *يحيط علماً* بإدخال تعديلات على قانون منع الإرهاب في آذار/مارس 2022، وباستمرار حالات الاحتجاز بموجب ذلك القانون، وباعتزام حكومة سري لانكا، في هذا الصدد، سنّ تشريع جديد لمكافحة الإرهاب، ويشجع الحكومة على إجراء مشاورات مع المجتمع المدني والمفوضية السامية والمعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لدى إعداد تشريعات جديدة، وذلك لكفالة امتثال أي تشريع بشأن مكافحة الإرهاب امتثالاً تاماً لالتزامات الدولة بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

17- *يلاحظ مع التقدير* استمرار عمل حكومة سري لانكا مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ويشجع الحكومة على مواصلة هذا التعاون، بسبل منها الاستجابة رسمياً للطلبات غير المبتوت فيها المقدمة من الإجراءات الخاصة؛

18- *يشجع* المفوضية السامية والمعنيين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على القيام، بالتشاور مع حكومة سري لانكا وبالاتفاق معها، بتقديم المشورة والمساعدة التقنية بشأن تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه؛

19- *يطلب* إلى المفوضية السامية أن تعزز رصدها لحالة حقوق الإنسان في سري لانكا وتقديمها تقارير عنها، بما في ذلك تقارير عن التقدم المحرز لتحقيق المصالحة والمساءلة، والأثر الناجم عن الأزمة الاقتصادية والفساد على صعيد حقوق الإنسان، وأن تقدم إحاطة شفوية بالمستجدات إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الثالثة والخمسين والخامسة والخمسين، وأن تقدم إليه في دورته الرابعة والخمسين معلومات خطية مستكملة، فضلاً عن تقرير شامل في دورته السابعة والخمسين يتضمن خيارات أخرى للنهوض بالمساءلة، على أن يناقَش كلاهما في سياق جلسة تحاور.